حجية السنة الشريفة.. بين أهل السنة والشيعة

■ السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

نشر موقع «مركز التأصيل للدراسات والبحوث» مقالاً بقلم الدكتور عامر الهوشان تحت عنوان: «حجية السنة بين ضوابط أهل السنة وأهواء الشيعة» بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ م، وأعاد موقع البرهان نفس المقال بعد فترة، وكذلك سائر المواقع الوهابية.

يحتوي المقال على مجموعة شبهات متكررة حول القرآن الكريم والسنة المطهّرة، أعادها الباحث تحت عنوانٍ يخيّل للقارئ أنّه ينطوي على شيء جديد، ولكن بعد سبر محتواه لا تجد سوى الاتهامات الفارغة، والاجترار من كتب المتقدّمين أمثال ابن تيمية، في كيل التهم على الشيعة والنيل من أُسسهم الدينية والفكرية القويمة.

ونظراً لأهمية هذه الشبهة عند الوهابية حيث تكررت في عدّة مواقع الكترونية، وما تحتويه من تهم فارغة ضد الشيعة، انبرى للإجابة عنها السيد محمدرضا الحسيني الجلالي مشكوراً، بأحسن الجواب وأوجزه وإليك نصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

□ تقديم:

الحمدُ الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وعلى أشرف الخلق وسيّد المرسلين نبيّ الإسلام محمد أفضل الصلوات، وعلى أصحابهم وأتباعهم الأبرار الأخيار مادام الليل والنهار.

و بعدُ، فبذلك العنوان، أوقفتني لجنة هذه المجلّة الغراء على مقالة منشورة على موقع (التأصيل والبرهان) لكاتب المقال.

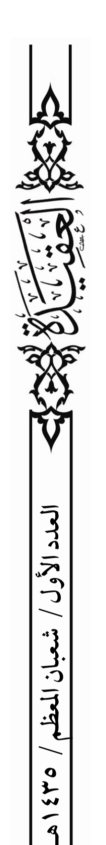
و من الواضح أن (عنوان) أيّ بحث أو كتاب، أو باب، يكشف عن محتواهُ، ويدلّ على ما فيه من المحتوى، كما يخبر عن هوى كاتبه وما ابتغاه.

فمنذ البداية يدلّ ذلك العنوان على أن الكاتب إنّما يحمل حقداً وغرضاً سيّئاً في ما يريد عرضُه حول الشيعة.

و بهذا التصرّف يخرج ما طرحه عن الموضوعية اللازمة في البحوث العلمية والمناقشات التاريخية، وبالخصوص في مثل مسألة دينيّة مهمّة كحجيّة السنة!

ثمّ إنّ موضوعاً مقدّساً كهذا لابدّ أن يُعرض على العُلماء المتخصّصين بعلوم الحديث، لا أن يُنشر على موقع يراجعه عامة الناس، حيث تعتمد بحوثه على المصطلحات الخاصّة والأدلّة والبراهين المعتمدة عند أهل التخصص بعلم الرواية والدراية، ولايدركها عوام الناس.

و في هذا دلالة على أن غرض الكاتب المذكور هو التشويه والتمويه على القرّاء بكيل التهم ونشر الأكاذيب. والأمر الخطير أن الكاتب في بداية المقال ـ ومن دون دخول ذلك في ـ عنوانه ـ استخدم البحث عن القُرآن، لأغراضه المشبوهة، وعرّضه لاكذوبة التحريف توصلاً إلى ما يهدفه من تشويه سمعة الشيعة البريئين من ذلك.



ومن أجل كشف هذه الأغراض وسدّ الباب على مثل هذه الأساليب التي يستخدمها أعداء الدين والأمّة الاسلامية، وفي هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها الأمّة، حيث هي مستهدفة من قبل اليهود والنصارى والسلفية العميلة لهم، وقيام الارهابيين بتشويه الاسلام والشريعة بأعمالهم المخالفة للإنسانية.

أحسستُ بواجب الردّ على هذه المقالة بهذه الكلمة التي أرجو أن تكون مؤدّية لما يجب من صدّ هذه الهجمات على معالم الدين وأصوله، وبالأخص القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وتنبيه عامّة القُرآء المسلمين إلى أخطاء هذا الكاتب وأقرانه، وأخطار ما يقدمون عليه، في منشوراتهم في الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام.

والله من وراء القصد، فهو الموفق والمعين..

ـ أوّلاً ـ

مع القرآن

إن من الأمور التي تدل على غرض الكاتب أنه لم يدخل في البحث عما عنونه وهو (حجيّة السنّة) بل قدّم على ذلك حديثاً خطيراً عن القرآن الكريم، فبدأ يقول:

«الخلافات بين أهل السنة والجماعة، والشيعة: ليست خلافات فرعية بسيطة كما يدعي البعضُ، بل هي خلافات عقائدية جوهرية، وكيف لا؟ والشيعة يقرّون بتحريف القرآن الكريم ونقصانه».

إنّ هذه البداية، وبهذه العبارة المثيرة والوقحة، تكشف بوضوح عن غرض يكتمه الكاتب في نفسه، وهو التمهيد لما يريد أن يحكم به على الشيعة في بحث «حجيّة السنّة».



و الذي نريد أن ننبّه عليه:

(١) ـ إنّ تعريض القرآن الكريم، لمثل هذه الكلمات الوقحة، لأجل الأغـراض الرخيصة، أمرٌ لا يبيحهُ ضمير المؤمن بالقرآن، والمعتقد به كتاب الله المقدس الـشريف، فلاريب عند المسلم أن تعريض القرآن لهذه التهمة إساءةٌ وإهانةٌ، ولايرضى بذلك مـن يعتقد بكونه معجزاً إلهيّاً ووحياً نزل على قلب الرسول الكريـم صلى الله عليه وآله وهو المحفوظ بأمر الله وعلى صدور المسلمين إلى الأبد.

فلو كان الكاتب يعتقد بالقرآن ويقدّسه، لما كـان يـستخدمه عُرضـةً لأغراضـه مهما كانت، ولكان يُحافظ عليه ويبعدُه عن مثل هـذا، وهـو يقـرأ فيـه قـول الله تعـإلى: ﴿ **ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم أن تـبرّوا وتتّقـوا وتـصلحوا بـين النـاس والله سـميع عليم**﴾ (سورة البقرة ٢ / الآية١٤).

فكيف يجعل هذا الكاتب كتاب الله الكريم، عرضة لما استهدفه من أغراضـه؟! التي هي إشاعة الخلاف والشقاق والنزاع والتخاصم بين المسلمين!

(٢) ـ إنّ الاعتقاد بالقرآن الكريم كونه كتـاب الله النـازل وحيـاً عـلى الرسـول الأكرم صلى الله عليه وآله أمرٌ عقيديٌّ بلاريب، ومتفقة عليه كلمة المسلمين كافةً.

ولكن ليس ما يرتبط بترتيـب نزولـه، وتعـدد قراءاتـه، والاخـتلاف في إعرابـه وأشكال تفسيره ودلالاته، وغير ذلك من شؤونه الجزئية، ليست هي أمـوراً عقائديّـة، ولذا نجد في هذه كلّها تعدّد الآراء واختلاف العلـماء، فهـل يعـدّ مثـل هـذا خلافـاً في القرآن نفسه، كلاّ وإلاّ لحكمتَ على جميع العلماء والقرّاء والمفـسّرين، وكتـب القـراءة من المخالفين في العقيدة.

و لوالتزم بكون جميع ما في هذا القرآن (الموجود بقراءة حفص عن عاصـم عـن ابي عبدالرحمن السلمي): فقط هو الـذي تنعقـد عليـه وبـه العقيـدة التـي يعـدّها مـن الاصول، فما رأيه في بقية القراءات الموجودة في المغرب العربي، وفي اليمن، وفي المدينة،

وغيرها من الموجودة في كتب التفاسير وفي كتب القراءات وفي كتب النحو، وغير ذلك؟ مع أن تلك الخلافات ليست جوهرية ولا عقائدية!

ثمّ إنّ الكاتب ينسب بقول مطلق إلى الشيعة أنّهم (يقرّون بتحريف القرآن ونقصانه)! فينسب إلى عموم الشيعة هذه التهمه! لكنه يستشهد بقول واحد، ويقول:

«فقد أورد أحد علمائهم الشيخ يحيى تلميذ الكركي قوله: «مع إجماع أهل القبلة الخاص [الشيعة] والعام [أهل السنة] أنّ القرآن الذي في أيدي الناس ليس القرآن كله»».

أقول: فترى أنه استند إلى كلام واحد منهم، ولكنه ينسب ذلك إلى الجميع فيقول: (الشيعة يقرون) مع أنّ رأي الواحد لايمثل الجميع، حتى لو ادّعي الإجماع! وذلك:

١ ـ لأنّ الإجماع الحاصل عند جميع الشيعة حاصلٌ على نفي ذلك في التاريخ، كما أثبته الذين كتبوا في هذا الموضوع، وسيأتي بيانه.

٢ ـ لأنّ ذلك الشخص (يحيي تلميذ الكركي) إنما ادّعى (اجماع أهل القبلة) ولم يخص الدعوى بالشيعة، وإنّما نسبه إلى أهل السنّة أيضاً، فهل يصدّق الكاتب كلامه في نسبة النقصان إلى أهل السنة؟ وإن لم يصدقه في ذلك، فكيف يخصّ تصديقه بما نسبه الى الشيعة فقط؟ مع إنكار الشيعة لتلك الدعوى!

مع أنّ الكاتب لم يفهم كلام ذلك الناقل (يحيي تلميذ الكركي) حيث أن هذا الرجل إنما عنى بكلامه جميع العلماء الشيعة وأهل السنة، وأنهم قد أثبتوا في كتبهم الأحاديث التي تضمّنتْ الدلالة على حذف بعض الأشياء، وليست فعلاً موجودة في القرآن الذي بأيدي الناس!

وهذا الذي ذكره (يحيي) أمر واقع، فإنّ مثل تلك الأحاديث موجودة في كتب الحديث عند أهل السنة أكثر مما يوجد في كتب الشيعة، وقد وردت متفرقة في الصحاح



والمسانيد والمجاميع عند أهل السنة والشيعة، وقد جمعها من أهل السنة أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني في كتابه (المصاحف) المطبوع في مصر وبيروت، وجمعها من الشيعه المحدث النوري في كتاب (فصل الخطاب) المعروف، وقد فصلنا الحديث عنهما في كتابنا (دفاع عن القرآن الكريم) المطبوع في مصر والمنشور على الانترنيت في مواقع عديدة.

و هذه الأحاديث على كثرتها، وعلى تنوع صفاتها، هي آحادٌ لا توجب سوى الظنّ، ولاحجيّة لها على ما فيها، بغض النظر عن أسانيدها الضعيفة !!.

لكنّ أهل الحديث من أهل السنة ـ ولاسيما الحشوية منهم ـ يلتزمون بحجيّتها ويستدلون بظواهرها على ما تدل عليه من حذف بعض الجمل والأحكام عن النص الموجود عند المسلمين، لكونها وردت في كتب الحديث المعتبرة عندهم، ومنها الصحاح خاصة والكتب الستة، والمسانيد الأخرى المعتبرة.

و كذلك التزم بعض الأخبارية من الشيعة، الذين وجدوا الأحاديث الآحاد تنضمن مثل أحاديث العامة، سقوط بعض الألفاظ التي فيها من النص الموجود، فالتزموا بظواهرها وجعلوها تشيرإلى نقص الموجود من النصّ.

و كما أشرنا، فإنّ اثنين من المحدّثين هما: المحدث ابن أبي داود (السني) في القرن الرابع، والمحدث النوري (الشيعي) في القرن الرابع عشر، جمعا تلك الأخبار في كتابين، لكن:

١) إنّ علماء المسلمين: من أهل السنّة، ومن الشيعة، لم يلتزموا بما يظهر في تلك الأخبار الآحاد، حتى على القول بحجيّة الآحاد.

فأما أهل السنة فحملوا تلك الأخبار على (نسخ التلاوة) ومعناه عندهم أنّ النزول كان لتلك الآيات بتلك الألفاظ الواردة في الأخبار الآحاد، والتزموا بحجيّتها، لورودها في الصحاح وغيرها من كتب السنة، لكنهم قالوا: إنّ الزيادات الواردة فيها

قد نسخت تلاوتها من القرآن المحفوظ، فلم تكتب ولم تقرأ، لكن أحكامها ثابتةٌ يستدل بها في الشريعة، ولذلك تجد الاستدلال بها بكثرة في كتب الفقه والشريعة لأهل السنة!

و أما الشيعة، فالتزموا بتلك الأخبار الواردة عندهم على أن ما فيها مؤوّل إلى معانٍ أرادها الشارع، وأنّ معانيها مرادة، لكن ليست الألفاظ المذكورة فيها قُرآناً.

وبذلك اتفق جميعهم (أهل السنة والشيعة) على أنّ هذا القرآن المتداول بين المسلمين هو كامل كما أنزل، وهو المعجزة المعتبرة عقيدة والحجة دليلاً على الأحكام، وعلى ما ورد للقرآن من ثواب وقدسية وأحكام .

٢) لكنّ المحققين من الشيعة لم يعتبروا أحاديث الآحاد حجّة. فلم يقيموا لتلك الأحاديث وزناً، ولم يستندوا إليها لا في عقيدة ولا في شرع، بل أسقطوها من الاعتبار مطلقاً لضعفها .

٣) وأما ما توصّلتُ إليه وشرحتهُ في كتابي (دفاع عن القرآن الكريم) فهو:

إنّ القرآن الذي نزل معجزة للرسول صلى الله عليه وآله كان من بداية نزوله مقروناً بأمور علنية معروفة، سواء في ما يعرض للرسول صلى الله عليه وآله عند نزول الوحي، أو ما كان يتداوله المسلمون ويتعرفون مع الآيات عند نزولها من الاستبشار بالآيات وكتابتها وحفظها على الخواطر الممتازة عندهم، وبهذه القرائن كان يثبّت ويحلّ ويستقرّ بصورة قطعية لا يعتريها نقص ولا ريب ولا تحريف ولا زيادة.

فكان القرآن بآياته يقترن منذ نزوله بالحجيّة القطعية، لتواتره منذ أوّل وهلة عن نزوله، ولم ينقل لواحدٍ مفرد، حتى يكون هو الناقل الوحيد.

بينما كلّ ما نقل من تلك الروايات التي تحدّثنا عنها والتي أثبتت في كتاب (المصاحف) و(فصل الخطاب) وأمثالهما، إنّما هي أحاديث آحاد، لم يروها غير الواحد والاثنين مما لايبلغ التواتر المعتبر للقطع بأمرثبوت القرآن، والذي هو حجّة على الجميع.

فالأحاديث الآحاديه حتى لو كانت صحيحة السند، لم تبلغ في الحجيّة مرحلة القطع اليقيني الذي يشترط في ثبوت الآية القرآنية، بل بحاجة إلى إجماع الأمة على ذلك.

ولكن اجتماع هذه الأحاديث وتكديسها ـ عند بعض أهل السنة، وعند بعض الشيعة ـ يُوحي أنّ هناك إجماعاً على روايتها، وهذا هو معنى قول (يحيى) المذكور، ودعواه إجماع أهل القبلَة عليها، لكن عرفت أنّ المحققين من الطائفتين لم يلتزموا بها في ظواهرها، بل إمّا قالوا بنسخ التلاوة، أو قالوا بالتأويل، وقد قلنا بعدم حجيّة الأحاديث الآحادية، ولم يثبتْ بها قرآنيّة ما ورد فيها، كما فصّلناهُ في كتابنا (دفاع عن القرآن الكريم) المطبوع.

و الكاتب بما أنّه لم يفهم كلام (يحيى) المذكور، جعله اعترافاً على القول بنقصان القرآن!

و مع أنّه نقله عن (يحيى) وحده الذي ادّعى إجماع أهل القبلة كلهم عليه: سنة وشيعة، لكن الكاتب نسب ذلك القول إلى الشيعة فقط! وإلى جميعهم بقول هذا الشخص الواحد.

و تصرّفات الكاتب هذه ـ مع دلالتها على جهله بما ينقله ـ هي نابعة من غرضه الذي أعلنه في عنوان مقالته، وهو التشهير بالمذهب الشيعيّ، والعداء له.

مع أنّ كلام (يحيى) الذي استند إليه الكاتب، يحتوي على نسبة الإجماع على ما قال إلى (العامة ـ وهم أهل السنّة) أيضاً، فهل يلتزم بهذه النسبة؟ كما التزم في ما نسبه إلى الخاصة (الشيعة)؟ وإن رفض ذلك، فليرفض هذا أيضاً.

لكن (يحيى) كما قلنا ناظر إلى ما ورد من الروايات الآحاد عند الطائفتين.

ثمّ إن الكاتب مع من يُماثله في الهجوم على الشيعة، ونسبة التحريف إليهم، وهم يكدّسون الروايات الآحادية الواردة في مؤلفات الشيعة، يغفلون ـ بل يتغافلون ـ

عما ورد في صحاح أهل السنة أنفسهم ومسانيدهم ومعاجمهم من الروايات الواضحة الدلالة على مثل روايات الشيعة، وإذا ذكروها فانهم ـ كما أسلفنا ـ يلجأون إلى حملها على (نسخ التلاوة) مع أنّ هذا لايجبر ما يتوجّه إلى القرآن الكريم، من الكسر، ودعوى حذف بعض ما نزل منه ، إلا على ما قلنا من بطلان تلك الإدّعاءات.

ثم إنّ من عداء الكاتب وأمثاله من المهرّجين على الشيعة أنهم لايذكرون ما عندهم من تلك الاحاديث، ولا يذكرون الملتزمين بمؤدّى ذلك ـ: مثل ابن مسعود (الصحابي!) وابن شنبوذ، وأمثالهما ـ وقرآنيته، بل يقول بعضهم بوجود غيرالقرآن في هذا المصحف الموجود!

والأدهى والأمرّ أن فقهاء أهل السنّة منهم مَنْ استدلّ بتلك الروايات الآحاديّة على ما فيها من الأحكام في كتب الفقه باعتبارها حجّة منزلة بعنوان (القرآن) وإن كان منسوخ التلاوة، إلاّ أنه ثابت الحكم الذي جاء به! لكونه وحياً منزلاً عند الفقهاء.

ولا نجد مثل هذا في فقه الشيعة ، مما يدلّ على رفض الشيعة لحجيّة هذه الأحاديث عندهم، وعدم اعتبار ما فيها قرآناً لا تلاوة ولا حكماً، عند الفقهاء وغيرهم.

فأيّ الفريقين أولى بالالتزام بنزاهة القرآن من التحريف، وبُعده عن هذا القول الباطل السخيف!

ثمّ إن الكاتب أورد حديثاً عن الكافي للكليني فيه: «**إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلي الله عليه وآله وسلم، سبعة عشر ألف آية**».

و علّق بقوله:

و من المعروف أن القرآن الذي بين أيدينا (٦٢٠٦٣) آية فقط، مما يعني ـ حسب زعمهم ـ أنّ ثلثي القرآن ناقصٌ ومخفي. تعالى الله وكتابه عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

نقول: إنّ الكلام عن الأرقام ـ سواء في آيات القرآن أو حروفه ـ متعددة ومتفاوتة، ومنها هذا الحديث، لكن:

١ ـ إن كلمة (الآية) ماذا تعني؟ فهل المراد بها هذه الآيات المرقّمة في المصاحف المتداولة اليوم، مع العلم بأنها لم تكن مرقّمة سابقاً.

مع أن العلماء قد اختلفوا في عدد الآيات المرقمة، حتى قال السيوطي: تعديد الآيات من معضلات القرآن، ونقل عن الموصلي قوله: اختلف في عدّ الآي أهل المدينة ومكة والشام والبصرة والكوفة، ولأهل المدينة عددان! (الاتقان في علوم القرآن للحافظ السيوطي (١/ ٢٣٢) طبع مصر).

٢. إنّ معنى (الآية) في الحديث ـ بل في نصّ القرآن ـ تطلق على المعجزة الإلهيّة، كما قيل:

وفي كلّ شيء له آية تدلّ على أنه واحد

و قد ذكرها الله في القرآن ليعتبر بها الناس.

مع أنّ في أحاديث أهل السنّة ما يشبه حديث الكافي، وهو ما رووه عن عُمر (الخليفة الثاني) قال: ***إنّ حروف القرآن (ألفُ ألْف حرف و...)***.

رواه السيوطي في الاتقان (١/ ٢٤٢) عن الطبراني، ورواه في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٣) وكنز العمال (٥١٧).

و حروف القرآن الموجود هو (٦٧١/ ٣٢٣) حسب رأي ابن عباس، كما نقله السيوطي في (الاتقان :١/ ٢٣١).

ومقتضي كلام عمرهو أن يكون المحذوف من هذا القرآن هو حدود (٠٠٠/ ٦٠٠) حرفاً وهو ما يعادل الثلثين بالنسبة إلى الموجود! فهل يدل على (أن ثلثي القرآن ناقص ومخفي)؟ كما فهمه الكاتب من حديث الكافي؟ فما هو موقفه (حضرة الكاتب) من هذا الحديث العمري؟

إنّ رؤوس مذهبه اختلفوا في ذلك:

فهذا الذهبي يقول: إنّه باطل، مستنداً إلى تفرّد الراوي به.

لكن السيوطي يقول: حمل على ما نسخ رسمه من القرآن، أيضاً، إذ الموجود الآن لايبلغ العدد.

فانظر كيف أن الكاتب يرى ما عند الشيعة، ولا ينظر ولا ينقل ما عند أهل السنة مثل ذلك في مصادرهم! لأنّه ينظر بعين واحدة!

و لو كان قاصداً خيراً لحاول النظر إلى جميع ما ورد، وحملها على ما يُناسب من دون طعن أو غمز أو لمزٍ، مما يميزّه عنه أهل العلم الفضلاء الدعاة إلى الحقّ والحقيقة.

و الكاتب يتمنّى ويترجّى أن يتحقق ما يشتهي من الباطل لينسبه إلى الشيعة، رغبة منه في تعميق ما في نفسه من اتّهامهم، فيقول:

«و لعلّ السبب الأهم الذي دفع الشيعة لادّعاء نقصان القرآن وتحريفه، هو عدم ذكر القرآن الكريم موضوع الإمامة، التي يدّعي الشيعة أنّها من لوازم الإيمان ومن أهمّ أسس العقيدة عندهم...».

نقول: فانظر كيف يجمع بين أمرين أحدهما حقّ وهو التزام الشيعة بالامامة أنّها من لوازم الإيمان، وثانيها باطل : وهو أنّ عدم ذكر القرآن الكريم للإمامة، هو سبب الالتزام بتحريف القرآن، وحذف ما يدل على الإمامة منه.

و هذا ـ من الكاتب ـ دليل آخرعلى تعمّده لخلط الحقّ بالباطل، أوالتوصل بالحق إلى الباطل، فإن التزام الشيعة بالإمامة أنه من لوازم الإيمان فهذا هو الصحيح استناداً منهم إلى أدلة علمية رصينة، أثبتوها في كتب علم الكلام عندهم. لكن لا يحتاجون إلى القول بتحريف القرآن للوصول إلى ذلك، لأنّهم فعلاً يستدلون بالآيات

القرآنية الواردة في هذا القرآن المتداول، وقد أثبتوها في كتب علم الكلام أيضا. وهذا دليل آخرعلى جهل الكاتب بما يدخل انفه فيه!

فهل هذا الأسلوب يليق بمن يتصدّى لهذا البحث المهم، أن يتمنّى ويترجّى لمن يُناقشه، فيعرض ما يتّهمه بأمر خطير مثل القول بتحريف القرآن! على أساس مشتهياته ورغباته!

فلا يمكن صدور ذلك إلاّ ممن يكون متعمداً يقصد الإهانة بالقرآن الكريم، نعوذ بالله من اتباع الهوى.

ثمّ إن الكاتب ـ وبالرغم مما أثاره من الشبه وما سطره من الاتهام والتمويه ـ يقرّ بأن الشيعة يلتزمون (**باعتماد القرآن الذي بين أيدينا**) وهذه حقيقة لا يمكنه أن ينكرها، وهي فخر للأمّة الاسلامية المجمعة على الاعتزاز بالقرآن الكريم والاعتماد عليه في دينهم: عقيدة وشريعة، وهدىً وصلاحاً.

إلاّ أنّ الكاتب ـ ولامتلائه بالحقد والبغضاء والكراهية – يأبى إلاّ أن يُناقض نفسه، وينغّص على الآمة ابتهاجها بذلك الاجماع على حجية القرآن والاعتماد عليه، فراح يظهر تشكيكه في القرآن، ليخفت نور تلك الحقيقة اللامعة الرائعة، فراح يقول:

«إن الشيعة مضطرون ومأمورون ـ في الظاهر ـ بالاعتماد على القرآن...».

نقول: مع أن كل مسلم مؤمِن هو مأمورٌ بالاعتماد على القرآن! لكن الكاتب لايعجبه ذلك، بل يريد أن ينفي ما اعترف به، ويجعل من «ذلك الاعتماد» عملا ظاهرياً لاواقعياً، رجماً منه بالغيب، وحملاً لفعل المسلم على غيرالصواب وغيرالحقّ.

وهذه النفسية، وهذا الأسلوب، ليس من أوصاف المؤمن الذي يحبّ الحق أن ينتشر، ويحبّ الحقيقة أن تتبّع، ويحبّ القرآن أن يعمل به. فهل العداء للقرآن، والسعي في التأكيد على تحريفه، يكون من العدو أكثر من هذا الذي اتبعه الكاتب؟!

ثم لابدّ أن ننبّه على أمرلم يـذكره الكاتـب (غفلـةً أو تغـافلاً) وهـو: انّ القـرآن الكـريم، الـذي يتداولـه المـسلمون في الـشرق الإسـلامي والأشـهر بـين الـشعوب الاسلامية، هو من (قراءة حفص، عن عاصم، عن أبي عبـدالرحمن الـسلمي) وهـؤلاء كلّهم من الشيعة، وروايتهم عن أميرالمؤمنين علي بن أبيطالب عليه السلام.

وهذا وحده شاهد صدق قويم على بطلان ما ينسبه المبطلون إلى الـشيعة حـول القرآن، لأن هؤلاء الرواة كلّهم من الشيعة، وقد اعتمدت الأمة على قـراءتهم ونقلهـم للقرآن الكريم، ولم يأبه أحدٌ بها لفقه وعّاظ السلاطين ضدّ هـؤلاء القـرآء مـن الجـرح والتضعيف، لأنّ ذلك يؤدّي إلى التعرّض للقرآن الـشريف. وقـد نـافح كبـار الفقهـاء والعلماء عن هؤلاء الرواة محتجّين بما ذكرنا. وفصّلنا الكلام عن هـذا في كتابنـا (دفـاع عن القرآن الكريم)، فراجع.

-ثانياً-
مع حُجيّة السنّة

و هو الأمر الذي قصده كاتب المقال، وعنونه به، فبدأ بالقول:

«تبقي حجيّة السنة النبوية هي الأهمّ والأكثر ظهـوراً ووضـوحاً من اختلافات أهل السنة والجماعة والشيعة الرافضة».

نقول: إنّ تضخيم الكاتب للسنّة في مقابل القرآن الكريم، أمرٌ مخـالفٌ للحـقّ، فإنّ القرآن الكريم مع كونه المعجزة الاعظم والحجة الأكـبر والأقـوى، لكونـه قطعـيّ الصدور، ومجمعاً عليه بين المسلمين، وعدم تدخل الرواة في ذلك، ولا تعرضه للجرح والتعديل، فلو وقع فيه خلاف من أحد، كان مخالفاً في الأهم والأعظم وكانت مخالفتـه أكثر وضوحاً في ما يروم الكاتب!



لكنه مع ذلك يُحاول تضخيم أمر السنة في مقابل القرآن، لأنـه يعـرفُ ـ ولـو لم يعترف ـ بطلان ما وجّهه إلى الشيعة من الـتهم والافـتراءات حـول القـرآن، ومحاولتـه الفاشلة في نسبة التحريف إليهم، كما أوضحنا ذلك في ما سبق (أولاً).

وبدأ في كلامه عن السنّة بهذه العبارة التـي تكـشف عـن عـدم معرفتـه وعـدم اتّزانه، ثم إنّه يقول:

«فرغم اشتراك الطائفتين (يعني أهل السنة والشيعة) في اعتبار السنة النبوية مصدراً للتشريع، إلاّ أن سنة الشيعة مختلفة تماماً عن السنة عند أهل السنة والجماعة».

و في كلامه هذا اعتراف صريح ومهم، وادعاءٌ باطل سخيف:

فهو يعترف باعتماد الشيعة على السنة النبوية في التشريع، وهذا أمر لايخفى عـلى أحد من أهل العلم، فهذه مصادر الحديث الشريف عند الشيعة ـ والتي ذكرها الكاتب نفسه ـ أكثر عدداً وأصحّ سنداً وأشمل مورداً، وأقوى اسلوباً ومنهجاً. لكـن الكاتـب (و هو من يُحاول اثبات الخلاف بين المسلمين) يتبع هذا الاعتراف بقوله:

«إن سنة الشيعة مختلفة ـ تماماً ـ عن ما عند أهل السنة».

و هذا الادّعاء باطل، من جهات:

الجهة الأولى: إنّ قوله *(تماماً)* واضـح الـبطلان، لوجـود الأحاديـث المشتركة المروية بين الطائفتين كثيرة جدّاً، وهي مثبتة في المصادر المهمة عنـد الفـريقين، فتأكيـده وتركيزه بقوله *(تماماً)* ينمّ عن جهل الكاتب، أو غرضه تفضيع الأمر.

والجهة الثانية: إن اختلاف العلماء ـ حتى أهل السنة ـ في نوعية ما يعتمدونه من السنة ـ بعد الاتفاق على حجية السنة ـ أمر واقـع، فهـل اعـتماد المـذهب الحنفـي عـلى أحاديث السنة، يُساوي اعتماد الشافعية، وهل اعتماد المـذاهب الـسنية تـساوي اعـتماد

الحنابلة اهل الحديث، وهل اعتمادها تساوي اعتماد أهل الظاهر؟

ولو كانوا متفقين في الاعتماد على الأحاديث صدوراً وحجية، وفهماً وتفقهاً، فما لها تعددت المذاهب؟ ولماذا تختلف في الفتاوى إلى حدّ التناقض؟

ولو كان الكاتب يعرف الحديث وعلومه، ومناهج العلماء في حجيته والالتزام به، وطرقهم في اعتماده في التشريع، لما تكلم بذلك الكلام السخيف !.

ولو أنّه اكتفى بما عرضه من مصادر الفريقين، وسكت عمّا لا يعنيه من الفضول، وأحال الأمر إلى (المدققين) من العلماء المتخصّصين، لكان في مأمنٍ من هذه الورطات، وكان أولئك هم الحاكمون بين الطرفين!

لكنه حتى في عرضه ذلك، حاول أن يكون هو الحاكم، الفارض على (المدققين) رأيه الفاسد عليهم، فيقول:

«و المدقق... يجد اختلافاً كبيراً كاختلاف ما بين النور والظلام، وبوناً شاسعاً كالمسافة ما بين السماء والارض».

وهذا تجاوز على المدقّق الذي فرضه، والكاتب ليس له الحقّ في أن يفرض على أحد أحكامه، بل المدقّق هو الذي يبحث ويدقق لمعرفة الحق من الباطل، ويميز بين المناهج المتبعة لدى المحدّثين، ويلتزم بالنتيجة التي يتوصّل إليها فالمدققون لايتبعون رأي الكاتب، حتى ينسب إليهم حكمه هذا.

ثمّ إن ما حكم به من سعة الاختلاف دعوى بلا بينة ولابرهان، فالاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في الحديث ليس كما تصوّر هذا الكاتب، بل كما أوضحنا، فإن الاحاديث المؤتلفة ـ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقط ـ كثيرة جدّاً، وقد ظهر ذلك جليّاً في الفقه والتشريعات، فان **(فقه الوفاق)** بين الشيعة واهل السنة، يشمل مساحة كبيرة واسعة، يتضاءل أمامه فقه الخلاف، وهذا أمر معروف لدى أصحاب الفقه المقارن.

ثمّ إن الكاتب حاول أن يُبين بعض ما يخطر في وهمه، من دوافعه على مزاعمه، فقال:

«فبينما اعتمد أهل السنة والجماعة على أحاديث متصلة السند إلى زمن الرسول صلي الله عليه وسلم ضمن ضوابط محكمة من علم رجال الحديث والجرح والتعديل وغير ذلك من الشروط والضوابط.

نجد الشيعه يعتمدون على أحاديث منقطعة السند لاتستند على أيّ أساس علمي أو منطقي، وإنما على أهواء وميول وأحقاد، جعلتهم ينسبون للنبي صلى الله عليه وسلم ولعليّ رضي الله عنه وغيره من الصحابة الكرام، أحاديث وأقوال وأفعال ما أنزل الله بها من سلطان».

نقول: إنّ تكديس ألفاظ التهجين والتكذيب والتحقير والإبطال، أمر سهل على لسان من لايستحي من الحقّ، ولا يعترف لخصمه بحرمة ولا يلتزم بأدب الحوار، ولا يعرف آداب البحث والمناظرة، ولا له ضمير يردعه، ولا وجدان يمنعه، مثل هذا الكاتب (الجاهل)!

و ما سوف يكون موقف هذا الكاتب، لو عكس أحد عليه هذه الأحكام، فجعل ما ذكره عن الشيعة، منسوباً إلى أهل السنة، فقال: إنّ أهل السنة يعتمدون على أحاديث منقطعة... وإلى آخر ما ذكره الكاتب.

فما سوف يكون موقف الكاتب؟

إن أحداً من عامة الناس، فضلاً عن العلماء الفضلاء، لا يقبل مثل تلك الادّعاءات التي كدّسها الكاتب حتى في حقّ أحاديث أهل السنّة على الاطلاق:

فلماذا وقع بين علمائهم الخلاف في التوثيق والتجريح؟ ولماذا تعدّدت كتب

الثقات والضعفاء؟ ولماذا اختلفت الفتاوى في الفقه، والعقائد؟ ولماذا بلغ الأمر بينهم إلى حدّ التكفير والقتل والنزاع، مما هو مسجّل ومثبت في التاريخ!

إذا كان معتمدهم في الأحاديث الموصوفة بما وصفها الكاتب بقوله:

«متصلة السند إلى (الرسول) ضمن ضوابط محكمة من علم رجال الحديث والجرح والتعديل...»؟

وأما ما نسبه إلى الشيعة، فهو كاشف عن جهل مطلق بتراث الشيعة ومعارفهم وعلومهم.

فهذا تراث الشيعة الحديثي ـ كما عدّده هوالكاتب نفسه ـ يعتبر من كنوز التراث الإسلامي، والأسانيد فيها الكثير مما هو مرفوع مسند متصل إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

ولهم من الأسانيد مؤلفات قيّمه وجهود وابتكارات لم توجد في كتب أهل السنة، فالمشيخة التي ابتكرها الشيخ الصدوق، وتبعه الشيخ الطوسي في كتابيهما، عملية سندية بديعة وعظيمة، لم يفطن لها أصحاب الصحاح والمسانيد عند العامة، وكذلك كتب الفهارس التي سبق الشيعة في تأليفها، وهي لاثبات الطرق إلى الكتب المؤلّفة ، وتحكيم اسانيدها وبلوغها. و كلّ ذلك مشروح في الكتب المعدّة لذلك. لكن الكاتب الجاهل بها يكون بعيداً عنها، والإنسان عدوّ ما جهل، كما يقال.

وأما ما رواه المحدثون الشيعة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين يعتقدون بعصمتهم، فإنّما تعتمد لقيام الأدلة على حجيّة أقوالهم، بما ثبت من أقوال الرسول صلى الله عليه وآله والمتفق عليها بين المسلمين سنةً وشيعة.

وهي متّصلة مرفوعة لقول الأئمة عليهم السلام أنّها مروية بأسانيد آبائهم إلى الرسول صلى الله عليه وآله، فقد قال الإمام: (حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدّي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله) !

وبهذا تتمّ الحجة على اعتبار أحاديثهم، لاتّصالها.

لكن الجاهل بأمور أهل البيت عليهم السلام والبعيد عنهم، يتّهم أحاديثهم بالانقطاع والإرسال.

فليس العيب في الأحاديث الشيعيّة، وإنّ المشكلة في الكاتب وأمثاله من الجهلة بالعلم والعلماء وأحوالهم، حتى أنه لم يُراجع كتب أهل السنة ومؤرّخيهم الكبارالذين يعرفون أئمة أهل البيت عليهم السلام ومقاماتهم العلمية.

فهذا الذهبي وهو من الرؤوس الكبيرة في الجرح والتعديل، يعرف الأئمة عليهم السلام ما ذكره في ترجمة الامام محمد المهدي ابن الحسن العسكري عليهما السلام، من الجلالة والكرامة، واستحقاق الخلافة وأولويتهم لها من خلفاء بني اميّة والعباس، الذين يأتمّ بهم أهل السنة.

فحديثُ هؤلاء هو المعتمد عند الشيعة، لكن الكاتب لايعجبه ذلك، ويتّهمهم بأن حديثهم ***«ما أنزل الله به من سُلطان»***.

و نحن لا نعتدي على الحديث الشريف المرويّ عند أهل السنّة، بجميعه، لما ذكرنا أنّ فيه من الحقّ ما يشترك مع حديث الشيعة، لكن يكفي القول في أحاديث أهل السنة ما يقوله فيه علماؤهم ومحدّثوهم على اختلاف مذاهبهم.

الفروق التي زعمها الكاتب بين الحديث الشيعي والسني:

و المهم في هذا المقال هو ما ادّعاه من ***«الفروق بين حجيّة السنة عند أهل السنة والجماعة...، وبين السنة التي يحتجّ بها الشيعة...»*** فقال:

◄ **الفرق الأوّل:**

«الفرق الأول: من تدوين السنة:

فبينما بدأ تدوين السنّة عند أهل السنّة والجماعة بشكل متسلسل

ومتّصل منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حين سمح النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة الكرام بكتابة الحديث.

بعد منعه من ذلك، خوفاً من اختلاطه بالقرآن في بداية نزول الوحي».

إلى هُنا أبدع الكاتب بإيراد هذا الرأي الذي ابتدعه وابتكره، لأنّه مخالف لآراء أكثر الكتاب ـ من أهل السنة ـ المؤلّفين في البحث عن «تدوين السنة وتاريخها»!

فإنّ الأصل الذي التزموه هو المنع الشرعيّ عن كتابة الحديث، وقاموا بالبحث عن أسباب ذلك المنع الشرعيّ، وذكروا لذلك أعذاراً منها ما ذكره الكاتب وهو خوف اختلاط الحديث بالقرآن!

لكن لم ينسب أحدٌ من العلماء هذا العذر إلى الرسول صلى الله عليه وآله نفسه، وإنما هو عذر افترضه بعض المتأخرين. مع أنهم أجمعوا على أن ما صدر من الكتب على عهد الرسول صلى الله عليه وآله كان قليلا نادراً يُعدّ بالأصابع!

ثمّ تعرض الكاتب لموقف الصحابة في أمر التدوين، فقال:

«ثمّ استمر الاهتمام بتدوين السنة زمن الصحابة ـ وإن كان الغالب الحفظ في الصدور ـ من خلال الصحف التي دوّن فيها بعض الأحاديث النبوية خوفاً من النسيان، كصحيفة علي».

لاشكّ أنّ الصحابة الأمناء على هذا الدين، كانوا من أحرص الناس على الحديث وحفظه، لما سمعوه من النبيّ صلى الله عليه وآله من التأكيد على كتابته وتخليده، وقد كان رائد التدوين هو أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

لكن هل كان زمان الصحابة بعد الرسول صلى الله عليه وآله والذي طال إلى نهايات القرن الأول الهجري (١١ ـ ١٠٠ للهجرة) هل كان هذا الزمان، مجالاً رحباً

للصحابة أن يدوّنوا ويجمعوا الأحاديث في الكتب والصحف!

هذا ما لم يدخل الكاتب في البحث عنه، بل اقتصر على كلماته تلك وهو:

***«استمرار اهتمام الصحابة بتدوين السنّة من خلال الصحف التي دوّن فيها بعض الأحاديث...»*.**

نقول: إنّ عهد الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله كان هو فترة الخلفاء ثم حكم معاوية وبني أمية وطال عصرهم إلى أوائل القرن الثاني.

وكان التدوين في ذلك العصر كلّه ممنوعاً رسمياً، والصحابة المساكين الذي ألّفوا وسعوا في كتابة الأحاديث لحرصهم على العلم والدين، واجهوا منعاً باتاً، وشاملاً، وواجهوا مقاومة عنيفة من قبل الحكّام، بلغ إلى حدّ التهديد، والإبعاد، بل السجن والحبس، والضرب بالدرّة، بل لقد جمعت صحفهم التي احتوت على السنة النبوية، وأحرقت بالنار، أوأميثت بالماء، أومحيت وأبيدت!

بدأ كل ذلك بعد الرسول صلى الله عليه وآله مباشرة، واستمر في عهود الخلفاء والأمراء حتى مطالع القرن الثاني الهجري، مروراً بعهد السفاح الوالى عن الامويين الذي ختم على الصحابة حتى لايحدّثوا الناس حديث رسول الله صلى الله عليه وآله.

فمتى تمكن الصحابة من كتابة الحديث؟ وماذا بقي مما كتبوهُ في تلك الظروف الحرجة، والرقابة الشديدة التي فرضت عليهم؟ حيث منعوهم لا عن مجرد الكتابة، بل حتى عن التحدّث والقراءة للحديث الشريف.

إنّ هذه السياسة الشديدة ضدّ الحديث وكتابته أربكت علماء أهل السنة! فراحوا يخترعون لها الأعذار والتوجيهات العديدة، مما يؤكد وجودها، وإن صعب على البعض تصوّرها.

فلهذا يتغافلون عن ذكرها، ولم يتعرضوا لها أبدا، مثل الكاتب الذي ادعى

استمرار الصحابة على تدوين السنة!

ثم إنّ الكاتب مهما تغافل عمّا ذكرناه من تاريخ تدوين الحديث في عصر الصحابة، فإنّ فيها ما يأبى الخفاء، ولا يمكن لأحد الإغماض عنه ، وهو الإعلان عن شعار «**حسبنا كتاب الله**» الذي صرخ به قائله في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وفي محضره الشريف، وهو مسجّىً في فراش الموت، عند ما طلب من الصحابة القرطاس والدواة، وهمّ ليكتب لهم «**ما لم يضلّوا بعده أبداً**».

لكنه روحي فداه جوبه بذلك الشعار، ومنع من كتابة ما أراد؟

هذا الأمر الذي تناقله علماء الاسلام، المحدثون في كتبهم، والمؤرخون في تواريخ سنة وفاة النبي صلى الله عليه وآله. كما أن قائل تلك الكلمة كان هو المتشدّد في منع الصحابة عن تدوين السنة، والمهدّد لهم بالحبس والإبعاد والدِرّة.

بل لم يكتف بمنع الكتابة، حتى منع نشر الحديث وإعلانه، واستمرّ هذا المنع في عصر الأمويين. فكان الحكّام يصرحون بمنع كتابة الحديث ونشره ، وكذلك أمراؤهم، فالحجاج بلغ الأمر به أن ختم على الصحابة، ليجتنبهم الناس، فلا يسمعوا أحاديثهم؟

فعلى ماذا يدلّ إغفال هذه الامور من هذا البحث الخطير؟ من حضرة الكاتب المتحمس للسنة؟

والغريب أنّه ـ وأمثاله ـ تناسوا جهود الشيعة من الصحابة الكرام، ودورهم المجيد في الحفاظ عليه وتخليده، رغم كلّ المصاعب التي تجاوزوها، وخلّدوا الدين والحقّ في الكنوز المليئة بالمعارف الإسلامية.

وقد كان رائد الشيعة الملتزمين لتدوين الحديث الشريف هو أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام، الذي جمع الكثير من ذلك، ومنها « **كتاب عليّ** » الذي توارثه الأئمة عليهم السلام من بعده.

وقد تبعه عليه السلام الشيعة من الصحابة الكرام وكذلك التابعون العظام، وسائر الموالين لهم مدى العصور، فقد حافظوا على السنّة الشريفة متّصلة بسلسلَة الأئمة الأطهار من أهل البيت عليهم السلام وهي أشرف الطرق وأفضلها وأوثقها عند عامة المسلمين، وقد عرفها المحدّثون وسموها بسلسلة الذهب.

وجهود أهل البيت الأئمة عليهم السلام وأصحابهم الكرام من الصحابة، كثيرة وهي من أعزّ ما تفتخر به الأمّة الاسلامية.

لكن الكاتب يُحاول أن يغالط، ويملأ أفكار قرّائه بالباطل، فيدّعي أن التراث الحديثي الشيعي متأخر، وأنه بدأ سنة (٢٩٠) وناقش التراث الشيعي وشؤونه، مما لا مجال للكلام عنه.

وقد اعترف علماء الحديث السني، بتأخّر تدوينهم له عن القرن الاول، واتفقوا على أن أوّل من بدأ التدوين هو عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١) وصرّح بذلك كبير محدّثيهم وهو البخاري صاحب الصحيح كما اعترف به الكاتب نفسه، فقال:

«ما رواه البخاري من أن عمر بن عبد العزيز هو الذي أمر بتدوين السنّة في مطلع القرن الثاني الهجري».

والكاتب لم يوافق على رأي البخاري، فقال:

«أراد جمع الجهود المتفرّقة التى كانت موجودة فعلاً قبل ذلك».

نقول: لكن ليس البخاري وحده هو من أعلن عن تأخّر التدوين، وإنّما اتفق على ذلك أهل العلم كافّة.

وأما تفسير الكاتب لكلام البخاري، فهو باطل لوجوه:

الوجه الأوّل: إنّ الجهود المتفرّقة في القرن الأوّل ـ ومن طرق أهل السنة ـ لم تكن بالكثرة والسعة بقدر ما كتب وانتشر بعد القرن الأول وفي بداية القرن الثاني.



الوجه الثاني: إذا تمكن عمر بن عبدالعزيز من جمع الجهود المتفرقة الموجودة فعلاً كما زعم الكاتب، فمن أين له الجهود المبادة على أيدي الحكام والأمراء وغيرهم في القرن السابق الذي تشددوا فيه على من كَتَبَ وعلى الكُتب التي نالتها النار والتهمتها؟ وطالتها الإماثة في الماء فمحتها؟ ونالها الدفن في الارض فأبيدت!

و أدلّ دليل على حصول المنع وما ترتب عليه هو إقدام العلماء ومؤرّخو الحديث، على إيجاد الأعذار للمنع الحكوميّ الرسميّ عن تدوين الحديث في تمام القرن الأوّل والأيام العصيبة الخاوية.

فلو كانت الآثار باقية لما لجأوا إلى الاعتذار بالأعذار الواهية.

و قد فصلنا الكلام عن جميع ما ورد هنا من الكلام عن مسأله تدوين الحديث، في كتابنا **الكبير**: **(تدوين السنة الشريفة)** المطبوع.

وقد تمّ ما عرضه الكاتب في (الفرق الأوّل) وعرفت أنّ ما قصده الكاتب من عرضه لم يثبت له، وإنّما موّه فيها نقله وتجاوزعن حقائق تضرّ بمراده، فأوردناه ليعرف القارئ الكريم صنيعه الفاشل.

◄ الفرقُ الثاني:

قال الكاتب:

> ***«يشترط أهل السنة والجماعة في الحديث أن يكون مستداً... مع اشتراط العدالة والضبط... دون شذوذ أو علة قادحة في علم يعتبر مفخرة هذه الأمة لم ينله غيرها»..***

ثم نقل عن ابن تيمية قوله: «**علم الاسناد والرواية مما خصّ به أمة محمّد صلى الله عليه وسلم وجعله سلّماً إلى الدراية...**».



و يقول:

«بينما الشيعة يزعمون رواية أحاديثهم عن آل البيت، ولكن دون سند ولاضبط ولا شيء من هذا».

نقول: إنّ في كلامه اعترافاً بأنّ هذا العلم يعتبر مفخرة لهذه الأمة لم ينله غيرها، وكذلك اعترف ابن تيمية: ان هذا العلم مما خص الله به أمّة محمّد صلى الله عليه وآله وجعله سلماً إلى الدراية.

فهنا اعترافان بأن هذا العلم يعمّ جميع الأمة، ولم يخصّ أهل السنة فقط، فهو يشمل الشيعة، إلاّ أن يكون الحقد بلغ بهؤلاء أن يخرجوا الشيعة من ملة الإسلام؟ كما هو رأي السلفية والوهابية التكفيرية، الذين يكفّرون الأمة كلّها إلا من تبع آراءهم وهواهم!

ثمّ إن ما ذكره مميّزاً لأهل السنة، هو موجود بكلّ وضوح عند الشيعة، فهذه كتب الاسناد وكتب الدراية والمصطلح، وبحوث الحديث وعلوم الحديث من مؤلّفات الشيعة قديماً وحديثاً منشور مشهور، ولا يحتاج الطالب لها إلا بأمر بسيط وهو فتح عينه، ونبذ حقده، ومخالفة هواه، للوقوف عليها.

فكيف يدّعي الكاتب (الكاذب) ان الشيعة: ***«دون سند ولا ضبط ولاشيء من هذا»؟!***

ثمّ إنّ مراجعة سريعة إلى المصادر التي ذكرها الكاتب للحديث عند الشيعة، تكفي لإبطال هذه المزاعم المزيّفة، ليجد المراجع أمامه الأسانيد لكل حديث ، والمناقشات الرجالية في حجية الأحاديث، ليعرف كذب هذه الدعوى الفاجرة.

وأما العناية بالدراية، فيكفي أن الشيعة هم الذين يعملون بقول رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو من رواية حفيده الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، القائلين: «**حديثٌ تدريه خيرٌ من ألف حديث ترويه**» فلا يكدّسون الروايات بلا فهم،

ولا يعملون بظاهر ما فيها بلا تدبّر، وهم الذين يشترطون العدالة بمعنى عدم الكذب والبراءة من الوضع والدسَّ والأغراض السياسية والأحقاد المذهبية، كما تفعله السلفية والوهابية، الذين يقومون بتسطير الأكاذيب قربةً وحسبة، كما يفعله الكاتب هنا.

و لهذا نجد أن دليلهم على دعاواهم هو السبّ والقذف والإتهام كما ترى في هذا الموضع أن الكاتب عن رواية الشيعة لأحاديثهم عن آل البيت، يقول:

«بل هو الكذب والتلفيق». وينفي عنها ***«السند والضبط ولا شيء»***.

مع إنه مدان من فمه حيث يقول بعد هذا مباشرة: ***« وإن وجد السند ظاهرياً، فلأهداف وغايات...»***.

فهناك ينفي وجود السند عند الشيعة! وهُنا يثبته؟ لكنه يصفه بقوله : ***«ظاهرياً»؟!!***

فهل هناك سندٌ باطني؟

وأما كون السند لأهداف وغايات، فهل في ذلك تأثير على السند بحيث يقتضي أن تعتبره غير موجود، فتنفيه، وتقول: ***«بدون سند»!؟***

و إذا كان الغرض من وجود السند – كما تنقل – هو إثبات اعتماد الشيعة على الأسانيد ودفع اتهام جهال العامة ـ من أمثالك ـ بعدم السند، فهو أمر ملزمٌ لكم ومثبت لكذبكم واعتدائكم؟ وهذا هو الذي يزعجكم.

ولكن حبل الكذب قصير، فأنا على يقين أن القُراء الكرام لهم عقل ووجدان ، سيراجعون كتب الشيعة في علوم الحديث، فيجدون أمامهم كتب الحديث بأسانيدها، وكتب الرجال والجرح والتعديل، وكتب المصطلح والدراية بأعدادها، فيقفون على بطلان ما ادعاه الكاتب من الهراء! والكذب! والدجل.

ثمّ إن وجود ذلك الغرض لايخرج السند عن كونه مفيداً للاتّصال، ولا يزيله عن فوائده المعهودة في علم المصطلح والرجال.

لكن ألا يتمكن هذا الغرض من إلجامكم وإفحامكم وإرغامكم على ترك تلك الدعاوي الكاذبة على الشيعة؟ وهل تمتنعون عن كيل التهم وسرد الأقاويل الباطلة ضد الحديث الشيعي؟

◄ **الفرق الثالث:**

قال الكاتب: «***الزيادة والنقصان في المتن عند الشيعة معروف وموجود، بل يعترف به المتّهم،*** **كما في الكافي عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: اسمع الحديث منك، فأزيد وانقص؟ قال: إنّ كنت تريد معانيه، فلا بأس.**

فقال الكاتب:

بينما لا يجوز الزيادة او النقصان في المتن عند أهل السنة والجماعة، فالزيادة والنقص في متن الحديث تعتبر كذباً على رسول الله صلي الله عليه وسلم ووضعاً إن كان بقصد، وإن كانت بغير قصد فهي غلط وعدم ضبط، وكلاهما لا يؤخذ الحديث عنه عند جماهير علماء أهل السنة والجماعة.

نقول: الزيادة والنقصان في الأحاديث متونها أو أسانيدها حيث يقع، فهو قادح في الحديث بلاخلاف، ولا يفترق وقوعه بين حديث طائفة دون أخرى، ولذلك وضع علم علل الحديث لمعرفته، وقد اختصّ بالتنبيه على ذلك أعلام من الأمة من مختلف الطوائف.

فعنوان الكاتب لهذا للتفريق بين الحديث الشيعي عن السنّي، جهل بأصل الأمر.

وأما استشهاده بالحديث المذكور، فهو أيضاً جهل منه، لأن الحديث المذكور إنما أورده الكليني في باب (نقل الحديث بالمعنى) وهو من بحوث علوم الحديث، وفي جوازه وعدمه اختلاف.

وقد احتاط المحدث الأقدم الثقة العلم محمد بن مسلم، فسأل الإمام الصادق عليه السلام عن ذلك احتياطاً لدينه، فكان جواب الإمام له بما هو المعروف عند أئمة هذا العلم، وهو جواز النقل بالمعنى إذا كان الناقل مصيباً للمعنى الوارد في الحديث، وليس التقيّد بألفاظ الحديث حينئذٍ ضرورياً، وهذا يؤكد ان المهم في الحديث هو ادراك المعنى وفقهه، لا مجرّد لفظه بدون فهم المعنى.

فأين إيراد الكاتب لهذا الحديث من هذا المعنى المهم؟

وأين إيراده له من ما يقصده من القدح في الحديث الشيعيّ؟

وأما استشهاده بكلام أحمد بن حنبل حيث أنه في جواب السؤال عمّن يؤخذ العلم؟. قال: «عن الناس كلّهم الاّ عن ثلاثة. صاحب هوىً يدعو إليه، أوكذّاب فانه لايكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيردّ عليه فلا يقبل».

فهو صحيح، ولا يفترق الرأي الشيعي عن السنّي في هذا، فهو أمر مسلّم لاخلاف فيه، فإيراد الكاتب له هنا، بلا مناسبة!.

وكذلك قوله بعد ذلك: «**فالعدالة بعدم الاتهام بالفسق وخوارم المروءة والضبط بالحفظ وعدم النسيان أو الغلط ، من أهم شروط الراوي في الحديث عند أهل السنة والجماعة؟**»

نعم، وهو كذلك عند الشيعة، ويصطلحون لذلك اسم «**السداد**»! فايّ ربط لهذه المسلّمات المتّفق عليها بالموضوع!

و هكذا نجد الكاتب يكدّس الأمور بعضها على بعض ويخلط الحق بالباطل! زيادة في العبارات من دون ارتباط بينها ، ولا دخل لها في ما يهدف إليه!



◄ **الفرق الرابع:**

قال:

«الصحابة كلّهم عدول عند أهل السنّة والجماعة، بمعنى أنهم لا يتعمّدون الكذب على رسول الله صلّي الله عليه وسلم، لما اتّصفوا به من قوة الايمان والتزام التقوي والمروءة وسموّ الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور.

و ليس معني عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي، أو من السهو والغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم»!.

نقول: الكلام حول (الصحابة) واسع الأطراف:

فمن هم الصحابة؟ وعلى من يُطلق هذا الاسم؟

ثم من هم المحكوم عليهم بالعدالة؟ هل هم الجميع من دون شرط أو قيد أو صفة؟

وما معنى عدالتهم؟

وغير ذلك من الجهات والأمور التي تتعلّق بهم، وفي جميع تلك الأمور اختلافات، وآراء متعدّدة وأقوال متعارضة.

فعنوانٌ بهذا الشكل، ذو بحوث بهذه السعة والأطراف، لا يمكن البتّ فيه بكلمات وسطور قاصرة، مثل ما أورده الكاتب.

فقد أفرد اسم (الصحابي) وأطلقه، وأورد ما يراهُ ممـا لايوافقه الجميع عليه، حتى كثير من أهل نحلته السنيين، وأورد فيه ما يدّعيه هو فقط.

فكلمة (كلّهم) التي ذكرها لايمكن فرضها، مع وجود المنافقين بين ما يطلق عليهم الصحابة في بعض الآراء، فهل يلتزم الكاتب بدخول المنافقين في حكمه بالعدالة؟

و هل الذين ارتدوا عن الاسلام، ثم رجعوا إليه، يحملون صفة العدالة؟

و هل الذين تلطخت أيديهم بدماء المسلمين ظلماً وعدواناً، يعتبرهم عُدولاً؟

ثم كيف يفهم الكاتب الأحاديث النبوية الصحيحة التي تصرّح بان من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله، من يبعدون عنه يوم القيامة إلى النار، لِما أحدثوا من بعده، هل لايزالون عند الكاتب صحابة عدولاً؟ يترحّم عليهم؟ ولا يجوز التعرض لهم ولا ذكرهم بسوء؟ وهم بهذه الحالات ؟؟؟

إلى غير أولئك من الصحابة الذين تورّطوا في ما ملئت الصحف والكتب بجرائمهم، مما اتفق المسلمون على آثارهم السيّئة والمهينة للقرآن والسنّة والشريعة، في تاريخهم الأسود.

فهل يبقون عند الكاتب وزمرته على كرامة الصحبة، ويجب تقديسهم!

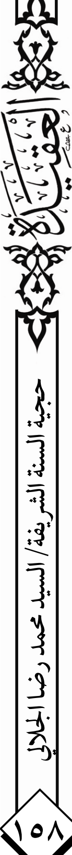
ثمّ القول بأنهم «***لا يتعمّدون الكذب***» التي أطلقها الكاتب على كلّ صحابيّ، وعلّلها بقوله: «***لما اتّصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوي والمروءة وسموّ الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور***».

فهل هذا شيء غير العصمة؟ فإنّ اتّصافهم بما قال ـ حسب قوله ـ يمنع صدور المعاصي منهم، وقيامهم بها عمداً.

و على هذا فقوله: «***ليس معني عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي***» يُناقض ذلك التعريف والتعليل، لأنّ المعصوم في عرف المتكلمين هو من امتنع من المعاصي لما احتواه من الصفات التي تمنعه من ارتكاب المعصية.

و أما قوله : «***أو السهو والغلط***» فلا يرتبط بالعصمة حتى يحتاج ثبوتها نفي هذه الأمور، فإن السهو والغلط مرفوعان في الإسلام عن جميع الأمة، ولا يُحاسب المسلم على صدورها منه، فيبقى العمد هو الذي يُحاسب عليه المكلّف إذا صدر منه، وإذا كان الصحابي ـ حسب الكاتب ـ لا تَصدر منه المعصية عمداً، فهو إذن معصوم!

هذا من جهة.



ومن جهة أخرى يتناقض هذا التعريف، مع ما صدر من كثير من الصحابة، ومن أصحاب الجلود المنفوخة عند أهل السنة، من المعاصي الموبقات الكبائر مثل قتل الأنفس الزكية البريئة، والزنا بذات العدّة، وإثارة الحروب ضد الخليفة بالحق، وقتل الناس صبراً، وشرب الخمر وبيعه، وضرب الصحابة، وتمزيق القرآن وحرقه، وما إلى ذلك مما لايشك في كفر من يتعمده من عامة الناس.

لكنّ من أهل السنة من لايعدّ ذلك من الصحابي معصية، أو يعتذر له بأنّه اجتهد فأخطأ. مع أن الاجتهاد هو يقتضي الإرادة والعمد ـ كما لايخفى على أهل العلم ـ ومع أن بعض تلك الموبقات غير قابل للاجتهاد، لكون النصّ عليه واضحاً، والاجماع عليه واقعاً وإنما صدر ما صدر منهم في مقابل النص.

فهل يكفي في الإجابة عن كل هذه المسائل مجرد ادعاء الكاتب بأن الصحابة عدولٌ، بشخطة قلم؟!

ثمّ تغافل الكاتب عن جميع هذه الأمور، وتعريجه على ما يهدف إليه دائماً وهو الهجوم على الشيعة، فيقول:

«وقدح الرافضة في أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم، وبالغوا في العداء لهم، وكفّروهم، وحكموا بردّة خيارهم، بل جعلوا لعنهم صباح مساء عبادةً لهم، ولا يخلو كتاب من كتبهم من هذا السبّ والقدح».

نقول: نسب في هذا الكلام عدّة أمور إلى الشيعة:

١) ـ نسب إليهم قدح أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله ، والمبالغة في العداء لهم، وتكفيرهم. وأطلق هذه النسبة في جميع الأصحاب!

و هذا باطل من القول وزور، لأن الأصل عند الشيعة في الصحابة الكرام: أنّهم صالحون مؤمنون، سابقون بالايمان، ما داموا لم يُخالفوا الشريعة في صغيرة ولا كبيرة،

وبقوا صادقين في ما عاهدوا الله عليه.

فمن عاش منهم ومات على هذا، فهو مكرّم عند الشيعة، ومقدّس، نصلّي عليه ونترحم له، ولهم الفضل على من لحق في الإسلام لكرامتهم وتبركهم برؤية النبي ونصرته صلى الله عليه وآله.

ونسبة غيرهذا إلى الشيعة في حقّ الصحابة هؤلاء فهو تهمة باطلة، وزور من القول غرورا.

٢) ـ *قوله: «و حكموا بردّة خيارهم»*.

فهذا كلام بطلانه فيه، فإذا كانوا خياراً! فكيف يرتدّون؟ وعن ماذا؟

و إن لم يرتدّوا فلا معنى للحكم بردّتهم، لان ذلك من السالبة بعدم الموضوع!

إن الكاتب ـ كأمثاله من السلفية ـ لايعون ما ينطقون، بل هم تلقنوا هذه الكلمات كالببغاء من شيوخهم، فحفظوها وتناقلوها، بلا فهم لمؤدّاها، ولا انتباه إلى التعارض الموجود فيها.

أما كلمة (**الردّة**) الواردة في مثل هذا الموضوع، فهو عبارة عن الرجوع عمّا التزموه من بيعة علي عليه السلام بالخلافة التي فرضت عليهم في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وعقدها عليهم في يوم الغدير، لكنهم أعرضوا عنها وتخلفوا وارتدوا عنها على أعقابهم، وما أخذ الرسول عليهم عند اسلامهم من الحفاظ على أهله وأولاده، لكنهم عَدَوا عليهم بالظلم والغصب والقتل، كما تشهد به حوادث التاريخ في كتبه. ومن جهل الكاتب وأمثاله أنّهم قرأوا كلمة (**الردة**) وفسّروها بالردّة عن الإسلام، ولم يفهموا معنى ذلك في كلام الإمام الباقر محمد بن علي عليه السلام؟!

فترى الكاتب يستشهد بكلام الإمام على مراده الفاسد.

٣) ـ كلامه حول اللعن، وقوله:

«جعلوا لعنهم صباح مساء عبادة لهم، ولا يخلو كتاب من هذا السبّ والقدح».



نقول: إنّ الشيعة يقدسون من كانت له صحبةٌ مع النبي صلى الله عليه وآله صحبةً واقعية، يكون صاحبها مؤمناً صادقاً، تقيّاً شريفاً، عاملاً بما أمر الله تعالى، منتهياً عمّا نهى، وفياً بما عاهد الله عليه، إلى آخر ما يجب على المسلم الصادق ولايمسون أحداً من هؤلاء ممن له مثل هذه الصحبة الكريمة بأدنى سوء، والعياذ بالله من ذلك.

لكن من تسمّى بالصحابة، وتسلل بينهم، وكان منافقاً في زمن الرسول صلى الله عليه وآله ، ومرد على النفاق من بعده، وتخفّى ـ لبلوغه إلى مآربه ـ في كنف الحكام والأمراء، ونيله المناصب الدنيوية، فهؤلاء لاتعدهم الشيعة «صحابةً» لأنهم ملعونون على لسان الباري تعالى حتى أنزل فيهم الآيات وخصص لتعريفهم سورةً كاملة من القرآن، وكذلك لعنهم رسول الله في أحاديثه، وحذّر منهم، والشيعة إنما تلعن هؤلاء اتّباعاً لله في القرآن، وأسوة حسنة برسول الله وسنته.

لكن السلفية الجهلة ممن تسمّى بأهل السنة وأهل الحديث، يلبسون أولئك المنافقين ثوب «الصحبة» واسمها الطاهر، ولايفرقون بين العظماء من الصحابة مثل أبي ذرّ وعمّار والمقداد، وبين أبي سفيان، وعمروالعاص، وخالد، وغيرهم من الذين ملأت جرائمهم ومخازيهم أوراق التاريخ وانتشرت على عدد أيامه!

و يغمض السلفية أعينهم، ويصمّون آذانهم، ويقفلون على عقولهم عن أفعال هؤلاء وأقوالهم المخالفة ـ صريحاً ـ لله ولرسوله، بل للشريعة والأخلاق والأعراف العربية الطيبة، والمعارضة للإنسانية الشريفة.

فإذا ذكر الشيعيّ أحد هؤلاء المنافقين بما يستحقون، نعق الغربان بالويل والثبور، وتنادوا أن الشيعة يسبّون الصحابة!.

هذا مع سكوت هؤلاء المتحمّسون للمنافقين باسم الصحابة، نراهم خانسين مخنوقين، صُماً بُكماً عمّا يقوم ويقول أولئك المنافقون في حق القرابة، قرابة الرسول الذين أوصى الله تعالى بمودّتهم، فقال:﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودّة في القربى**﴾

وطهّرهم في كتابه فقال: ﴿**إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً**﴾.

فأولئك المنافقون، الذين تلبسوا باسم «الصحابة» قد قاموا في حقّ أهل البيت النبوي وقرباه بكلّ جريمة تتصوّر، فقد نحوهم وأبعدوا كبار أهل البيت من كلّ منصب وموقع، على طول أيام الخلافة، فلاتجد منهم أميراً ولا قاضياً ولا كاتباً ولا ولا... بل حاولوا بشتى الطرق اتهامهم وتحقيرهم... إلى أن وصل الأمر إلى مواجهتهم بالحرب لمّا اختار الناس عليّاً أميرالمؤمنين ليؤُمّهم ويدير أمورهم، فقامت الحروب بأيدي أولئك المنافقين في (الجمل والنهروان وصفّين) ذهب ضحيتها الآلاف من المسلمين، مع اتفاق أهل الحلّ والعقد من المسلمين على صحة إمامة أميرالمؤمنين عليه السلام بانعقاد إجماع المسلمين، عدا أولياء أولئك المنافقين.

ثم إن المتولّين على الأمة بعد أميرالمؤمنين عليه السلام حاولوا إبادة أصحابه بشتى الطرق، واستعملوا وعّاظهم لوضع الأحاديث المكذوبة المفتعلة والمزوّرة ضدّ أهل البيت عامّة وضد عليّ أميرالمؤمنين خاصّة.

ومن أفضع ما قاموا به هو سنّهم اللعن والسبّ لأميرالمؤمنين على منابرهم علناً، وجعلوه جزءاً من خطب الجمعة، وسمّوها السنّة، واتخذوا لقب «**أهل السنّة**» لمن قام واستمرّ على ذلك اللعن والسبّ لعليّ ولآله ولأصحابه وفيهم الكبار من الصحابة الصادقين.

ولكن من يسمّي نفسه من أهل السنّة ـ هذا اليوم ـ لايرى شيئاً من هذه الجرائم التي بلغت بأوليائهم إلى حدّ قتل الحسين عليه السلام وحتى سبي أهله وعياله وأطفاله ـ وهذا حدثٌ لم يسبق له مثيل في الاسلام! ـ فأهل السنة ـ إليوم ـ يغمضون أعينهم عن قراءة ذلك، بل يعتبرونه بدعة كما يصمّون آذانهم عن سماع شيء منه، ويعتبرونه سبّاً ولعناً للصحابة! ويعمّمونه على جميع الشيعة، ويعبرون عنه بالعبادة!

تهويلاً وتضخيماً يروّع المسلمين، ويبعّدهم عن سماع الحقّ الثابت بالتاريخ بالإجماع.

مع أنه لقد بلغ من صحّة ذلك، وكبر تلك الجرائم التي جرت على أهل البيت النبوي الطاهر، بحيث أن بعض غير الشيعة ـ ممن صفا فكره ولم يتلوث من شبهات السلفية واتهامات الوهابية، وقف على الحقيقة بمجرّد قراءة كتاب التاريخ للطبريّ، فاطلع على ما جرى من الجرائم، ورفض المذاهب المعادية لأهل البيت ولشيعتهم.

لكن السلفية الإرهابية والوهابية العميلة (أنصار المنافقين) وإن كانت لهم أعين لكن لايبصرون بها، ولهم آذان لايسمعون بها، ولهم قلوب لايفقهون بها! إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل.

وإذا عرضت عليهم، ورأوها نصب الأعين، اعتذروا لأولئك الجناة بأنّهم اجتهدوا فأخطأوا وكأنّ الحساب بأيديهم، والوجدان يتبع آراءهم، والناس أنعامٌ مثلهم!

وإذا سمعوا أحداً يذكر جرائمهم ويحذّر المسلمين من اتباعهم والاقتداء بهم، أو بذكر مساوءهم ويلعنهم ـ كما لعنهم الله ـ طار عقل السلفية، فتنادوا: واصحابتاه! وكالوا التهم على من يسبّ هؤلاء المجرمين بأنّه سبّ الصحابة.

وكلّما قيل لهم: إنّ هؤلاء ليسوا صحابة للنبي، وإنما هم صحابة لابي سفيان، ولقريش الذين حاربوا الله ورسوله، لم يزدادوا إلاّ عتوّاً وعناداً.

هذا هو أمر اللعن الذي يثيره الكاتب، ويؤكّد عليه، ويجعله مما أخذه على الشيعة، وهذا هو السبّ الذي يقوم به الشيعة لايكون إلاّ على المنافقين!

مع أن السب واللعن، ليس كما يقوله الكاتب، من العبادات المفروضة، بل هي البراءة التي ذكرها الله عن الكفّار، ولاريب عند المسلمين أن المنافقين أشدّ على الاسلام من الكفّار.

وكأن الكاتب قد أشار بقوله: «***هذا السب والقدح***» خصوص ما قال: «***ومن ذلك***».

وهو ما ورد من قول الإمام محمد الباقر ابـن الإمـام عـلي زيـن العابـدين ابـن الإمام الحسين الشهيد بكربلاء ابن الامام أميرالمؤمنين عليهم السلام، حيث قال:

«كان الناس أهل ردّة بعد النبي صلى الله عليه وآله، إلاّ ثلاثة!

فقلتُ: ومن الثلاثة؟

فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذرّالغفاري، وسلمان الفارسي، ثـم عـرف أنـاس بعد يسير».

و قد علّق الكاتب على هذا الحديث بقوله:

«وهؤلاء الذين عرفوا عددهم أربعة فقط، ليصبح مجموع الـذين نجوا من الردّة في كتب الشيعة سبعة.

فهل يعقل أن تؤخـذ الـسنة النبويـة بكـل تفاصـيلها مـن سـبعة فقط؟!».

نقول: إنّ الكاتب ـ مثل سائر أهل مذهبه ـ ممن لا يفهم النصوص وإنّما يتعامـلُ معها بما في خياله من الألفاظ والمعاني، مضافاً إلى ما في ذهنـه البليـد مـن المكـدس مـن سوء الظن بالآخرين.

إنّه رأى لفظ «**أهل ردّة**» فتصوّر أن المراد بها من ارتدّ بعـد النبـيّ ، وخـرج مـن الاسلام وأعلن الكفر ـ مثل أصحاب مسيلمة وسجاح ـ .

ومن أجل هذا التصوّر الوهمي الخاطئ عبّرعن ذلك بـ*«أهل الردّة»* الذي عُرف به أولئك.

و إنّما مراد الإمام محمد الباقر عليه السلام: إنّ الناس ـ من المسلمين ـ كانوا على «**ردّة**» أي عُدول ورجوع عن ما فرض عليهم مـن معرفـة إمـام زمـانهم الـذي خلّفـه الرسول صلى الله عليه وآله مـن بعـده، وفـرض طاعتـه علـيهم في يـوم الغـدير، عنـد رجوعه من حجة الوداع، وهو أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

والكاتب لم يفرّق بين *«أهل الردّة»* مع «ال» وهم المعروفون، وبين قول الإمام: **«أهل ردّةٍ»** بدون «ال»**!**

مع أن هذا يدركه صغار طلبه العلوم العربية.

لكن (المعيديّ) لايدرك مثل ذلك وليس لـه نـور يهتـدي بـه في ظلـمات الـشبه والاتّهامات التي يتلوها ويكررها وينام ويصبح ويمسي عليها.

ثمّ إنّ كلامه الأخير: *«فهل يعقل أنّ تؤخذ السنة النبويّة بكلّ تفاصيلها من سبعة فقط؟»*.

فيه نكتة ظريفة، لابدّ من ذكرها، وهي: انّ الكاتب، إنّما عنون مقاله بـ*«حجّيّة السنّة»*.

ولكنه ـ كما أشرنا إلى ذلك في البداية ـ تعرّض لأمور أخـرى خارجـة عـن هـذا الموضوع، وهذا دأب السلفية والوهابية أنّهم في مناقشاتهم وبحوثهم وحتى مؤلّفـاتهم، لما يعجزون عن مواجهة الحقّ، يلجـأون إلى سـلاح الـشبهات والاتهامـات الأخـرى، هادفين إلى الابتعاد عن الموضوع الذي عجزوا فيه، إلى أمور أخرى مثيرة للـسامعين أو القرّاء، وهي أيضاً مجرّد دعاوى، لكنّها تضيّع وتغطّي عجزهم وقصورهم، بل جهلهم فيما بدأوا بالبحث فيه، وهذا من باب المثل: «**الغريقُ يتعلّق بكلّ حشيش**».

و الكاتب ـ كما ذكرنا في التقديم ـ بدأ بأمر القـرآن الكـريم ، وأكذوبـة تحريفـه، وقد أطال فيه، وهو أمرٌ لايرتبط بالعنوان.

و في أثناء الفروق التي ذكرها بين الشيعة وأهل السنة، حول الحديث الـشريف وحجيته، يذكر أموراً يهدف بها التهويـل والاتهـام والإهانـة بالـشيعة وتـراثهم وغـير ذلك. و هنا في **(الفرق الرابع)** يتحدث عن سبّ الصحابة وردّتهم، من دون أن يحتـاج البحث عن ذلك، فلو اقتصرعلى القول بأنّ الشيعة لا يقولون بعدالة الصحابة ـ بـدون قوله : **كلّهم** ـ لكفى للإيعاز إلى الفارق.

لكنه لايكتفي بما يخصّ البحـث إلاّ أن يطوّلـه بـما لا يليـق بموضـوعيّة العلـم،

ولايليق بأدب الكتابة، ولا يجوز شرعاً لتشويه السمعة بالكذب والتعابير النابية، مثل كلمة «**الرافضة**»**!** عند ذكر كلمة «الشيعة».

وأما عن أخذ السنّة من الصحابة:

فلا ريب أنّ الصحابة العدول الصالحين الأبرار هم مصدر الحديث النبويّ، ومنهم وصل إلينا، وعليهم تعتمد السنّة ورواياتها (قولاً وفعلاً وتقريراً وهمّاً) ومن أكارمهم وعظمائهم هم أهل البيت النبوي الذين عاشروه ورافقوه، وهم أدرى بما وبمن في البيت، وقد كان الرسول صلى الله عليه وآله يغذوهم بعلمه وحديثه.

وكذلك الخيار من أصحابه، الذين حملوا علمه ونشروه، بالرغم من المنع الحكوميّ الذي واجهوه بكلّ صلابة، وتحمّلوا من أجل ذلك الإهانات والسجون، ومنهم ـ بل من أعيانهم ـ هؤلاء السبعة الذين لم يُخالفوا أوامره، ولم يخلفوا وعودهم إياه، والذين «**صدقوا ما عاهدوا الله**» وتابعوا أهل بيت الرسول وشايعوهم ونصروهم، بل استشهد كثيرٌ منهم معهم في مواقفهم ومشاهدهم.

فما هذا السؤال السخيف الذي يعرضه الكاتب إلاّ أن يريد إثارة قارئه وسامعه؟ وهو الذي لانشك أنّه سوف يَضحك على عقله**!**

و هذا التراث الشيعي العظيم مليئٌ بما فيه من أحاديث الصحابة الكرام الذين رووهُ عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ، أصدقُ شاهدٍ على ما قلنا.

◄ الفرق الخامس:

قال الكاتب:

بينما يشترط أهل السنة والجماعة رفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... بينما يكتفي الشيعة الروافض برواية الحديث عن أحد أئمتهم الاثني عشر... بل عندهم ـ في عقيدتهم ـ أنّ الإمام المعصوم إذا حدّث بحديث يجوز لك أن تقول: قال الله!»



نقول: لاينفكّ الكاتب عن تقديم البرهان على جهله في أكثر المقاطع التي يوردها، لو لم نقل بأنه يتعمّد الكذب، ليشوّه السمعة، ويضرّ الآخرين.

فهو هنا يقول: «... ***يكتفي الشيعة الروافض برواية الحديث عن أحد أئمّتهم...*** » .

وهذا كلام باطل، بل كذب مفترع، وقد بيّنا في ردّه على ما مضى من كلامه: أن الحديث المرويّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وبطريق الصحابة الكرام من غير أهل البيت، عند الشيعة منه الكثير الكثير، ولا يكتفي الشيعة بحديث أهل البيت فقط.

ثمّ إن الكاتب اعترف في كلام له سابق بـ «**اشتراك الطائفتين (يعني: الشيعة وأهل السنّة) في اعتبار السنة النبويّة مصدراً للتشريع**».

ولكن هنا يدّعي الاكتفاء بأحاديث الأئمّة، ويعتبرها مقطوعة عن النبيّ أو مرسلة!

وكان هناك لا يعبّر بالاكتفاء، بل يقول «الأحاديث المروية عن الأئمّة» وهو تعبير شامل لما يرويه الأئمّة عن جدهم الرسول صلى الله عليه وعليهم.

لكنه هنا يقول: «***يكتفي الشيعة...***»!؟

نعم، إنّما يعتمد الشيعة ـ في أكثر الأحيان ـ أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، لانهم:

أوّلاً: تنتهي أحاديثهم إلى جدّهم، كما صرّحوا بذلك، بأن « حديثهم هو حديث آبائهم وحديث آبائهم هو حديث رسول الله» كما مضى ذكره.

وثانياً: لأنّ طريقهم هو أفضل الطرق وأصحّها وأوثقها، فلو ورد الحديث من طرقهم كان أكثر اطمئناناً ووثوقاً واعتماداً، وهذا لايُنافي وجود الحديث من طريق غيرهم، بل يعتمد الشيعة على الصحابة الكرام الآخرين، أيضاً، كما أسلفنا.

فهل هذا عيبٌ يؤخذ عليهم؟

وهل هذا يُنافي عمل سائر المحدثين من أهل السنة؟.

أليس كثير منهم يعتمد على روايات الأئمة من أهل البيت؟

نعم، الفارق أنّ أهل السنة يقلّون الرواية عن أهل البيت، والشيعة يكثرون، فهل هذا موجب للنقد والاعتراض؟ وهل هذا يوصل الكاتب إلى غرضه من الحطّ من حديث الشيعة؟!

و قد اعترض على كبير محدّثي أهل السنة ـ الذين يعدّون كتابه الصحيح ـ «**أصحّ كتاب بعد كتاب الله**» أنّه لم يحتج في هذا الكتاب بحديث الإمام الصادق جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)؟ بينما احتج بالمرجئة والخوارج واعتمد عليهم؟

حتى قال الشاعر في حقّه:

قضيّة أشبه بالمرزئة	هذا البخاريّ إمام الفئة
بالصادق الصدّيق لم يحتجّ في	صحيحه واحتجّ بالمرجئة

أبمثل هذا يفتخر الكاتب وأمثاله، ويعيب على الشيعة أنهم يعتمدون على أهل البيت في أخذ الحديث؟

و أما قوله: «***بل، عندهم وفي عقيدتهم أن الإمام المعصوم إذا حدّث بحديث يجوز لك أن تقول: قال الله!!***».

فهذا تهويل، وإهانة للحديث النبويّ الشريف، نعم يعتقد الشيعة بأنّ ما صدر من الرسول صلى الله عليه وآله، وما روي عنه من حديث وقول ولفظ، فهو حقٌّ، وهو وحيٌ الاّ أنّه غير معجز، فالوحي المعجز هو القُرآن وحده، وقد صرّح القرآن بهذه العقيدة حيث قال تعالى: ﴿**ما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحي علمه شديد القوى**﴾ ولهذا يعتقد الشيعة بأنّ الحديث النبويّ هو وحيّ إلهي على لسان النبي الصادق، فإذن يكون هو قول الله أوحاه إلى رسوله.

و قد صرّح كبار من علماء أهل السنة بـذلك، وقـسّموا الـوحي إلى معجـز هـو القرآن، وغير معجز هو كلام الرسول، فهو وحي على كلّ حال.

فكيف يُحاسب الكاتب الشيعة، على هذه العقيدة الحقّة؟ وإذا كان هـو لايعتقـد بهذا فليسأل عن حكمه أهل السنة؟

و أخيراً:

قال الكاتب: ***«إنّ الفروق كثيرة ومتشعبة لا يمكن حصرها»***.

لكن مع اذعانة هذا العريض الطويل، ما أثبت في هذه المقالة إلا القليل، مـع أنّ فيها من التكرار الكثير الكثير، و(**الفرق الرابـع**) بعينـه، هـو معـادٌ في (**الفـرق الثـاني**) وهكذا أعاد ما لفّقه من مدح أهل السنة وذمّ الشيعة، وقال:

« حجيّة السنة عند أهل السنّة والجماعة المنضبطة بشروط اتـصال السند والعدالة والضبط وعدم الشذوذ، . . . ،

وحجيّة السنة عند الشيعة الرافضة التي لاسند لها ولا أصـل ولا فضل، بل عبارة عن أكاذيب وأباطيـل لمجموعـة مـن الحاقـدين والحانقين على هذا الدين».

وهذه الكلمات هي التي بدأ بها كلامه، والتزم تكرارها حتى آخر نفس لـه هنـا، وهي كلمات نابية لا تليق بمدّع للعلم، فضلاً عن من يسمّي نفسه مسلماً، فكيـف بمـن ينتمي إلى السنّة، ويعدُّ من أهل السنّة!

أهكذا كانت سنة النبي صلى الله عليه وآله في مواجهة خـصومها بهـذه الـصورة البشعة، حاشاه روحي فداه، بل كان خلقه القرآن، وهو المخلوق عـلى «خُلُـق عظـيم» وهو المبعوث بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن!

ولكن أُفٍ لهؤلاء الذين هم عارٌ على السنّة وأهلها وكتبها وعلومها.

و كلمة أخيرة، قالها الكاتب، وهي قوله عن كتب الشيعة:

«مصنفات وكتب، لا يحتاج كشف زيفها وبطلانها إلاّ قراءة بعضها من كثرة ما تحمل حروفها من الكذب البواح».

مع أنه حتى الحروف المسكينة لم تأمن من اتهامه.

نقول: «**قد يَصْدُقُ الكَذُوبُ**» فإنّ الكاتب بعد تلك السيرة الوقحة، عاد إلى الصواب، بل قد أراد الله أن يفضحه بهذا الكلام، حيث أرشد القراء الأعزاء إلى ما يطلبه الشيعة، وهو مراجعة كتبهم ومصنفاتهم ليقفوا على أقوالهم وآرائهم عن كَثَبٍ، وبدون توسّط أحد، ولا اعتماداً على منقولات السلفية الحمقى ولا الوهابية الإرهابية البلهاء. فللشيعة كتب تحتوي على أنواع المعارف والعلوم، توقف قراءتها القرآء الكرام على المحجّة البيضاء والحجّة القوية، وبذلك يقفون على بطلان جميع ما افتأته هذا الكاتب وأمثاله منذ عصر ابن تيمية وإلى إليوم.

و المطلوب من القرّاء الأعزاء:

أوّلاً: أن يكونوا بعيدين عن التعصّب والهوى، وفارغين عن دعاوي أعداء الشيعة وأكاذيبهم واتهاماتهم، بل تكون قراءتهم حياديّة، طالبة للواقع الذي تدلّ عليه الكلمات والجمل، فهماً عرفيّاً عاماً.

و عندما يقفون على مبهم أو مصطلح عليهم أن يراجعوا العلماء الأمناء، والفضلاء العدول، من الشيعة أنفسهم، أو من أهل اللغة المضطلعين، لا الأعراب والمستعربين.

وثانياً: أن ينتخبوا من مصادر الشيعة الكتب المعتبرة والمعتمدة عندهم والمعروفة عند علماء الشيعة الكبار، ولا يقرأوا كلّ ما كتب ونشر باسم الشيعة، أومن عامة الكتّاب غيرالمعترف بهم ممن أدخل نفسه في العلم قبل أن يتعلّم.

وليعلم أنّ بعض ما نسب إلى التشيع من الكتب والمنشورات، هـي مـن عمـل أعداء الشيعة، ألّفت وكتبت ونشرت من جهات متـسلّلة في المـذهب، بغـرض تـشويه السمعة، وإثارة الفتنة وفيهم مثقفـون خرّيجـي جامعـات الغـرب والـشرق، يـصفون أنفسهم بالدكتور! ويتهجمون على الإسلام، وكذلك ما يصدر من الأحزاب العلمانية، والمدّعين للإسلامية! وهدفهم خدمة النصارى والغربيين.

فليكن من يراجعُ الكتب حذراً ويقظاً في انتخاب ما يقرأ، كـما هـو فـيما يـسمع ويرى، ﴿ **ان السمع والبصر والفؤاد كلُّ اولئك كان عنه مسؤولاً**﴾ .

وأحسن ما ختم الكاتب مقاله، وهي كلمة حقّ من مُبطل، قوله:

«فهلا زاد المسلم من القراءة والمطالعة ليكون على بيّنةٍ من دينه وعقيدته».

نقول : هلاً، وألف هلاً؟! ليقَف المسلم على الحقيقة وليعرف هل:

(أن حجيّة السنة عند أهل السنة لها «ضوابط»؟ أو هي «أهواء»؟).

أم (أن حجية السنة عند الشيعة، هي «أهواء» ولها «ضوابط»؟!).

و بعد : هل يحقّ للكاتب أن يعنون مقاله بذلك العنوان؟!!

حرر في ١٨ شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ

وكتب السيد محمدرضا الحسيني الجلالي

كان الله له

